

توقعات بارتفاع بـ42 بالمئة في مساهمة ألمانيا بميزانية الاتحاد الأوروبي

يورو. ويعقد قادة الاتحاد الأوروبي اجتماعاً افتراضياً يوم الجمعة، لبحث ميزانية الاتحاد للفترة من 2021 إلى 2027، إلى جانب صندوق التعافي المزمع لمعالجة تداعيات فيروس كورونا.

وأضاف المسؤولون أنّ أحدث المقترحات المقدمة من بروكسل تتضمن أنّ تدفع الدول الأعضاء حوالي 1.075 بالمئة من ناتجها المحلي الإجمالي في الميزانية على مدار السنوات السبع المقبلة – وذلك استناداً إلى ناتج 2018، مما يعني أنّ يبلغ الإجمالي 1.1 تريليون

قالت مسؤولون المان أمس الاثنين، نقلاً عن حسابات حكومية إنّ مساهمة ألمانيا في ميزانية الاتحاد الأوروبي ستزيد 42 بالمئة، بما يعادل 13 مليار يورو (14.63 مليار دولار) سنوياً، على مدى الأعوام المقبلة، وذلك بناء على مقترحات من بروكسل.

في ضوء الانعكاسات الاقتصادية الناتجة

عُمان.. تشكيل لجنة للتعامل مع التحديات الاقتصادية لـ «كورونا»



السلطان هيثم بن طارق

أمر سلطان عُمان هيثم بن طارق، بتشكيل لجنة للتعامل مع التداعيات الاقتصادية لجائحة فيروس كورونا المستجد «كوفيد-19»، وحسب بيان صادر من المكتب الإعلامي الحكومي، جاء تشكيل اللجنة في ضوء الانعكاسات الاقتصادية محلياً وعالمياً الناتجة عن انتشار الجائحة.

أسهم البنوك والصناعة تقود البورصة للصعود.. والمؤشر العام يربح 0.93 بالمئة



ارتفعت بورصة الكويت في نهاية تعاملات أمس الاثنين، حيث صعد مؤشرها العام 0.93 بالمئة، وارتفع السوق الأول 1.16 بالمئة، وسجل الرئيسي نموّاً بنسبة 0.33 بالمئة، وارتفع «رئيسي 50» بواقع 0.36 بالمئة.
بلغت قيمة التداول 43.52 مليون دينار بالأسس، كما انخفضت أحجام التداول 37.7 بالمئة إلى 123.77 مليون سهم مقابل 198.77 مليون سهم جلسة الأحد.
وسجلت مؤشرات 7 قطاعات صعوداً أبرزها البنوك بنحو 1.2 بالمئة، والصناعة بنسبة 1

«أسواق المال» توافق لـ «وربة» على إصدار صكوك بـ150 مليون دينار

أعلن بنك وربة حصوله على موافقة هيئة أسواق المال على ما ورد في نشرة الاكتتاب الخاصة بإصدار صكوك لا تتجاوز 150 مليون دينار كويتي.
وحسب بيان وربة لبورصة الكويت، فإن تلك الصكوك تأتي ضمن برنامج إصدار الصكوك بقيمة لا تتجاوز مليار ي دولار أمريكي، أو بما يعادل بالعملات الأخرى.

التجارة؛ 52 ألف حجز إلكتروني في الجمعيات التعاونية خلال يومين

كشفت وزارة التجارة والصناعة أنّ بلغ عدد الإجمالي للحجوزات خلال يومين 52246 موعداً عبر نظام حجز مواعيد في الجمعيات التعاونية والأسواق الموازية وفروع التموين وأسواق الخضار والأسماك، حيث حضر 23004 أشخاص.
وذكرت «التجارة» في بيان لها أنّ الجمعيات التعاونية سجلت 22767 حجزاً بواقع حضور 11163 أي بنسبة 49 بالمئة كما بلغ إجمالي حجز مواعيد الاسواق الموازية 23678 حجزاً وبواقع حضور 9627 ما نسبته 40 بالمئة.
وأشارت إلى ان حجز فروع التموين بلغ 3184 حجزاً بواقع حضور بلغ 1347 بما نسبته 42 % فيما سجلت أسواق السمك والخضار 2617 حجزاً بواقع حضور بلغ 867 بما نسبته 33 بالمئة.
فيما أعلنت وزارة التجارة والصناعة مستمرة في أمس الاثنين، إغلاق 4 محال تجارية وتحرير 3 محاضر ضبط نتيجة عدم الالتزام بالقوانين

أعلنت شركة السور لتسويق الوقود عن توقيع عقد مع وزارة الداخلية الكويتية بقيمة 9.37 مليون دينار ولدة ثلاث سنوات اعتباراً من 11 يونيو 2020.

وقالت «السور» في بيان للبورصة الكويتية أمس الاثنين، إنّ العقد خاص بالتزود بالوقود وتوريد نظام حصر ومراقبة استهلاك الوقود RFID لوزارة الداخلية، الإدارة العامة للإمداد والتموين، إدارة الآليات.
وأوضحت الشركة أنّ العقد من شأنه أن يزيد في إيرادات مبيعات الوقود خلال فترة العقد المشار إليها.
كانت «السور» أعلنت عن ترسية العقد السابق في منتصف شهر مايو/ أيار الماضي، لكنها لم تكن وقعت العقد مع «الداخلية» حتى الآن.

وارتفعت أرباح الشركة 1.2 بالمئة في العام الماضي، لتصل إلى 3.46 مليون دينار، مقابل أرباح بقيمة 3.42 مليون دينار في عام

ارتفع معدل تضخم أسعار المستهلكين في الكويت إلى 1.9 بالمئة على أساس سنوي في مارس الماضي، مقابل 1.7 بالمئة في فبراير و1.5 بالمئة بنهاية الربع الرابع من عام 2019.
إلا أنّ التوقع لحمل عام 2020 يشير إلى تراجع التضخم في البلاد على خلفية ضعف الظروف الاقتصادية بشكل عام.

وقال بنك الكويت الوطني في تقرير له أمس الاثنين، إنّ ارتفاع معدلات التضخم تعود إلى مزيج من عدة عوامل، من ضمنها ارتفاع أسعار المواد المدروشات المنزلية ومعدات الصيانة، فضلاً عن تراجع معدلات الانكماش في إيجارات المساكن.

وسجل معدل التضخم «الأساسي»، الذي يستثني كلاً من المواد الغذائية والسكن، ارتفاعاً قوياً بوصوله إلى مستوى 3.1 بالمئة.
إلا أنه تجدر الإشارة إلى أنه نظراً لعمليات الحظر على خلفية نقشي جائحة فيروس كورونا (كوفيد 19) وإغلاق الأعمال منذ منتصف مارس، فمن المرجح أن يكون قد صادف أخذ العينات الإحصائية بعض الصعوبة مما أثر على دقة البيانات.

قفر معدل تضخم أسعار المواد الغذائية من 1.8 بالمئة على أساس سنوي، في ديسمبر 2019 إلى أعلى مستوياته المسجلة في أربعة أعوام عند مستوى 2.8

قطر.. انكماش

التضخم السنوي

3.12بالمئة

خلال مايو

أظهرت بيانات رسمية، انكماش الرقم القياسي لأسعار المستهلك (التضخم) في قطر خلال مايو الماضي، بنسبة 3.12 بالمئة على أساس سنوي.

وذكرت البيانات الصادرة عن وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، أنّ معدل التضخم بلغ 95.66 نقطة في الشهر الماضي، مقارنة مع 98.7ا4 نقطة في مايو 2019.

وأوضحت البيانات أنّ التراجع السنوي جاء نتيجة انخفاض أسعار 6 مجموعات، أبرزها الترفيه بنسبة 10.77 بالمئة، ثم النقل بـ 6.11 بالمئة، والملابس بـ5.58 بالمئة.

في المقابل، ارتفعت أسعار 6 مجموعات أبرزها التبغ بنسبة 4.41 بالمئة، ثم السلع والخدمات الأخرى بـ2.44 بالمئة، والصحة بـ1.30 بالمئة.

وعلى أساس شهري، انكمش التضخم بنسبة 0.58 بالمئة في مايو، مقابل 98.74 نقطة في أبريل، مع انخفاض أسعار 5 مجموعات أبرزها الغذاء بنسبة 2.37 بالمئة.

جاء في الغالب على خلفية ارتفاع أسعار الذهب لعدة أسباب أهمها تفاقم حالة عدم اليقين الاقتصادي خلال الربع الأول.
وفي ذات الوقت، يرجع ارتفاع معدل تضخم قطاع الملابس جزئياً إلى انخفاض مستوى الأسعار خلال الفترة المقبلة.

استقر معدل التضخم لأسعار الجملة، والذي يقيس أسعار السلع المتداولة بين المنتجين قبل وصولها للمستهلكين، عند مستوى 0.7 بالمئة في مارس، دون تغيير عن مستويات شهر ديسمبر.

وعلى الرغم من أنّ تضخم أسعار الجملة لا يعتبر مقياساً كاملاً لتكاليف الشركات إلا أنّ تسجيله لمستويات متواضعة من المقرر أنّ يحد من الضغوط المفروضة على تجار التجزئة لزيادة الأسعار.

وفي حين كان تضخم أسعار السلع المستوردة ثابتاً نسبياً خلال نفس الفترة إلا أنّ معدل تضخم أسعار السلع المحلية قد تراجع من 0.8 بالمئة إلى 0.4 بالمئة فقط مما يشير إلى قلة الضغوط التضخمية التصاعدية لأسعار الجملة المحلية.
نظراً للتداعيات الاقتصادية لنقشي جائحة فيروس كورونا وتأثير ذلك على حجم الطلب من المستهلكين، تنوع أن تراجع معدل التضخم عن المتوسط السنوي البالغ 1.1 بالمئة في عام 2019 إلى 1.0 بالمئة تقريباً أو أقل من ذلك في عام 2020.

معدل التضخم السنوي (بالنسبة المئوية)											
العام 2019			العام 2018			العام 2017			العام 2016		
العام	العام	العام	العام	العام	العام	العام	العام	العام	العام	العام	العام
2.3	2.0	2.5	0.1	0.1	0.2	1.1	0.1	1.3	1.0	1.0	1.0
1.3	1.0	1.0	0.3	0.1	0.8	3.7	11.6	1.2	0.6	0.6	0.6
2.9	2.7	2.3	0.1	0.5	0.2	1.1	0.5	1.2	0.5	0.5	0.5
0.2	0.8	0.9	0.0	0.0	0.8	0.8	1.1	0.8	1.1	0.8	0.8
2.9	2.9	1.0	0.2	0.1	0.8	2.6	2.0	2.6	2.0	2.6	2.0
2.2	2.5	2.5	0.1	0.1	0.8	2.7	1.9	2.7	1.9	2.7	1.9
2.5	2.5	2.3	0.2	0.0	0.9	2.4	1.2	2.4	1.2	2.4	1.2
4.1	3.9	4.4	0.8	0.1	0.1	8.1	3.7	8.1	3.7	8.1	3.7
1.1	3.2	3.2	0.2	0.2	0.1	2.8	4.1	2.8	4.1	2.8	4.1
2.9	2.9	2.9	0.0	0.0	0.8	2.7	1.4	2.7	1.4	2.7	1.4
1.3	1.3	1.2	0.0	0.0	0.9	0.7	1.7	0.7	1.7	0.7	1.7
4.2	2.2	2.2	0.8	0.1	0.8	0.8	2.5	0.8	2.5	0.8	2.5
1.9	1.7	1.7	0.1	0.1	0.1	1.1	0.8	1.1	0.8	1.1	0.8
3.1	3.0	3.1	0.1	0.1	0.1	2.4	1.9	2.4	1.9	2.4	1.9

مرور سنوات عديدة من الضعف نتيجة لزيادة العرض في سوق الشقق، إلا أنّ القطاع قد يشهد على الأرجح موجة جديدة من التراجعات خلال الأشهر المقبلة على خلفية ضعف النمو وانخفاض معدلات الطلب على السكن مع إمكانية تراجع أعداد الوافدين.

استقر معدل التضخم الأساسي عند مستوى 3.1 بالمئة على أساس سنوي في شهر مارس، مرتفعاً قليلاً من مستوى 3.0 بالمئة المسجلة في ديسمبر في ظل ارتفاع معدل تضخم السلع والخدمات المتنوعة والملابس، وهو ما عوض تأثير معدلات التضخم المتدنية للمكونات الأساسية الأخرى مثل النقل.

ويعزى ارتفاع تضخم السلع والخدمات المتنوعة بصفة رئيسية إلى صعود أسعار المجوهرات وهو الأمر الذي

بالمائة في مارس 2020 بما يعكس جزئياً انخفاض مستوى الأسعار في الفترة السابقة.

كما ظل معدل التضخم مرتفعاً خاصة ضمن فئة الأسماك والمأكولات البحرية التي تتسم أسعارها بالتقلب (11.2 بالمئة)، في حين ظلت أسعار المواد الغذائية المستوردة في تراجع، بينما يرجح أن تبقى أسعار المواد الغذائية المحلية ضمن مستويات مقبولة، إذ تخضع أيضاً للدمع والرقابة على الأسعار.
ومن جهة أخرى، انخفضت تكاليف السكن بنسبة 0.2 بالمئة على أساس سنوي في مارس وهي أبداً وتيرة تراجع تشهدها منذ حوالي ثلاثة أعوام مقابل 0.9%— في ديسمبر الماضي.
وعلى الرغم من أنّ معدل تراجع إيجارات المساكن قد يبدو كأنه تراجع إلى مستويات متدنية بعد

إعلان تذكيري لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية

إلحاقاً إلى الإعلان المنشور بتاريخ 2020/04/27 وإلى الإعلان التذكيري المنشور بتاريخ 2020/05/04 بشأن الدعوة لعقد اجتماع الجمعية العمومية للمساهمين والذي كان مقرراً انعقاده في 2020/05/11 وتعدراً لاعتقاده بناء على قرار مجلس الوزراء الخاص بتطبيق الحظر الشامل والصادر بتاريخ 2020/05/08، يود مجلس إدارة شركة المنار للتمويل والإجارة ش. م. ك. تذكير السادة المساهمين الكرام بموعد انعقاد الجمعية العمومية العادية (للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019) المأجلة وذلك يوم الثلاثاء الموافق 23 يونيو 2020 في تمام الساعة 11:00 صباحاً في المقر الرئيسي للشركة الواقع في منطقة القبلة، شارع أبو بكر – برج البحر – الدور التاسع، لمناقشة ذات جدول الأعمال، واعتماداً على صلاحية توكيل حضور الجمعية العمومية العادية لشركة المنار للتمويل والإجارة ش.م.ك والذي ينص على (أنّ التوكيل صالحاً لحضور هذا الاجتماع وما قد يؤول إليه من اجتماعات).

جدول أعمال اجتماع الجمعية العمومية العادية لشركة المنار للتمويل والإجارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019

- سماع تقرير المحكمة ولجنة التدقيق وتقرير المحاكمات للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر2019.
- سماع تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 والمصادقة عليه.
- سماع تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 والمصادقة عليه .
- سماع تقرير مكتب التدقيق الشرعي الخارجي عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 والمصادقة عليه .
- سماع تقرير مراقب الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 والمصادقة عليه .
- سماع تقرير التعاملات مع أطراف ذات صلة وفق النظم المعمدة بالسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019.
- مناقشة البيانات المالية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 والمصادقة عليها.
- سماع تقرير الجراءات والمخالفات التي تم توقيعها على الشركة والصادرة من قبل الجهات الرقابية وذلك عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019.
- الموافقة على التعامل مع أطراف ذات صلة التي ستم خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020 .
- الموافقة على توصية مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح نقدية عن السنة السنّة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 .
- الموافقة على توصية مجلس الإدارة بإطفاء كامل الخسائر المحرلة لشركة البالفة 870,336 د.ك. في السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 من خلال تخفيض قيمة الاحتياطي الإخباري للشركة من 1,242,080 د.ك. إلى 371,744 د.ك. في السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 .
- الموافقة لمجلس الإدارة على إصدار صكوك إسلامية بالدينار الكويتي أو بأي عملة أخرى يراها مناسبة وبما لا يتجاوز الحد الأقصى المصرح به قانوناً أو ما يعادله بالعملات الأجنبية ، مع تفويض مجلس الإدارة في تحديد نوع تلك الصكوك ومدتها وقمتها والإسمية وأرباحها وموعد الوفاء بها وسائر شروطها وأحكامها وذلك بعد أخذ موافقة الجهات الرقابية المختصة .
- إغلاق ملف السادة أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم القانونية والمالية والإدارية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019.
- تعيين مراقب حسابات من ضمن القائمة المعتمدة بأسماء مراقبي الحسابات لدى هيئة أسواق المال مع مراعاة مدة التغيير الإلزامي لمراقبي الحسابات للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.
- تعيين أو إعادة تعيين أعضاء الهيئة الشرعية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر2020 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.
- تعيين أو إعادة تعيين مكتب التدقيق الشرعي الخارجي من ضمن القائمة المعتمدة لمكاتب التدقيق الشرعي الخارجي المسجلين في السجل الخاص لدى هيئة أسواق المال للأشخاص المرخص لهم بالعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية ، مع مراعاة مدة التغيير الإلزامي لمكاتب التدقيق الشرعي الخارجي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.
- الموافقة على تقويض مجلس الإدارة بشراء أو بيع أسهم الشركة (أسهم خزينة) بما لا يتجاوز 10% (عشرة بالمئة) من عدد أسهم الشركة المصدرة بالقيمة السوقية وذلك وفقاً لأحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم 2010/7 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته .
- الموافقة على الترخيص لرئيس مجلس الادارة أو لأي من أعضاء مجلس الإدارة، أن يجمع بين عضوية مجلس إدارة شركتين متنافستين أو أن يشترك في أي عمل من شأنه منافسة الشركة، أو أن يتجر لخصابه أو لحساب غيره في أحد فروع النشاط الذي تزاوله الشركة عن سنة 2020، وذلك وفقاً لنص المادة 197 من قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ووفقاً لنص المادة 18 من النظام الأساسي.
- الموافقة على اعتماد بند المسؤولية الاجتماعية في البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020 بمبلغ وقدره 3000 د.ك (ثلاثة آلاف دينار كويتي) .

لذا يرجى من السادة المساهمين الراغبين بالحضور ولم يسبق لهم استلام التوكيل الخاص بهم ، مراجعة المقر الرئيسي للشركة الواقع في منطقة القبلة، شارع أبو بكر – برج البحر – الدور التاسع، اعتباراً من يوم الثلاثاء الموافق 2020/06/09 وحتى موعد اقضاء يوم الاثنين الموافق 22 يونيو 2020 من الساعة 11:00 صباحاً وحتى 1:00 ظهراً – هاتف رقم 22983070 – 22983040 وذلك لاستلام نسخة من جدول الأعمال واستمارات توكيل حضور الاجتماع .

المستندات الواجب توافرها لاستلام التوكيل :
الأفراد : حضور صاحب العلاقة مع البطاقة المدنية الأصلية أو توكيل رسمي عام أو خاص بحضور الجمعيات العمومية .
للشركات : كتاب من المخول بالتوقيع ومرافق معه صورة من اعتماد التوقيع .

ملاحظة : في حال عدم اكتمال النصاب القانوني لعقد اجتماع الجمعية العمومية ، سوف يتم تأجيل موعد الاجتماع إلى يوم الثلاثاء الموافق 30 يونيو 2020 في تمام الساعة 11:00 صباحاً في ذات المكان ولذاذات جدول الأعمال ويكون الاجتماع صحيحاً أيأ كانت نسبة الحاضرين .

والله ولي التوفيق

مجلس الادارة